النهار ٢٦-٦-٢٠٢٠

لبنان يعرض تفاصيل خطته لمكافحة الفساد جابر لـ"النهار": على الحكومة متابعة ما قمنا به

موريس متى

خُصص الاجتماع الرقم ١٥ بين الوفد اللبناني المفاوض برئاسة وزير المال غازي وزني ووفد خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة رئيس البعثة مارتن سيريزولا للبحث في استراتيجية مكافحة الفساد وتبييض الأموال التي تعهدها لبنان.

الاجتماع الذي عقد منتصف الاسبوع وشارك فيه عن الجانب اللبناني، الى الوزير وزني، وزير التنمية الإدارية دميانوس قطار والاستشاري القانوني الدكتور بول مرقص وممثلون عن وزارة العدل وفريق من المصرف المركزي إستمر ساعات. وما جرى التطرق اليه على صعيد مكافحة الفساد وكيفية تعزيز الشفافية يأتي في صلب التوصيات الاصلاحية التي طالما شدد عليها صندوق النقد في تقاريره حول لبنان. وتؤكد المؤسسة الدولية وجود مجال كبير لتعزيز درجة الشفافية وتوسيع هامش المساءلة بالنسبة الى السياسات الاقتصادية وكيانات القطاع العام في لبنان، ويأتي هذا المطلب البالغ الأهمية للصندوق من أجل استعادة الثقة والتأكد من نجاح الاصلاحات في القطاعات الاقتصادية اللبنانية التي سجلت خسائر كبيرة لتعود الى نشاطها وترفع مساهمتها في تقوية الأداء الاقتصادي في السنوات المقبلة. فلبنان إحتل في السنوات الاخيرة مستويات متدنية جدا ضمن التصنيفات الدولية لمكافحة الفساد ومنها تصنيف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

بالعودة الى تفاصيل الاجتماع، علمت "النهار" ان الوفد اللبناني عرض الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي وصفها خبراء الصندوق بالايجابية شرط تطبيقها والتزامها، على ألا تبقى حبراً على ورق. كما طلب خبراء الصندوق نسخة من الاستراتيجية باللغة الانكليزية لوضع الملاحظات. وأصر وفد الخبراء على الدخول في تفاصيل الاستراتيجية، فسأل عن بعض مضامينها، كما سأل احد اعضاء وفد المؤسسة الدولية عن الآليات التطبيقية التي سيتم إعتمادها وعن الهيئة المركزية التي تجمع الجهود وتقوم بتنسيقها وطنيا. واستفسر الوفد أيضا عن التعيينات في الهيئة الوطنية، فشرح له الوفد اللبناني عدد الأعضاء في الهيئة الجاري تشكيلها ومن هي الجهات التي تقوم بالتعيين على أن تأتي التسمية الأخيرة من قِبل مجلس الوزراء. وعلمت "النهار" ان الاجتماع تخللته مداخلات للوزير قطار ثم الاستشاري القانوني مرقص ووفدي مصرف لبنان ووزارة العدل، وقد قدم الوفد اللبناني شرحا مفصلا للآليات الادارية والتنظيمية والقانونية التي أقرت حديثاً لمكافحة الفساد والهيئة الوطنية. وبحسب ما كشفته مصادر متابعة للإجتماعات، وصف رئيس بعثة صندوق النقد الى بيروت المجريات بالايجابية على ان تستكمل الاثنين المقبل مع إجتماع يُتوقع ان يقدم خلاله الخبراء ملاحظاتهم حول الآليات والاجراءات الهادفة الى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان، ضمن المفاوضات الرامية الى حصول لبنان على برنامج تمويلي من صندوق النقد.

تقصّي الحقائق

اسبوع حافل بالاجتماعات مع صندوق النقد منها الاجتماع الذي جمع خبراء الصندوق مع اللجنة النيابية التي مثلت لجنة تقصي الحقائق المنبثقة من لجنة المال والموازنة، قبل ايام من تقديم رئيس اللجنة النائب إبرهيم كنعان تقريره الى رئيس المجلس نبيه بري والمتوقع نهاية الاسبوع، متضمنا ما توصل اليه عمل اللجنة بالنسبة الى الخسائر والمقاربات التي اعتمدت. وعلمت "النهار" ان الحوار النيابي مع صندوق النقد اتى بناءً على طلب الاخير وقد ساهم بشكل فعال في توضيح عدد من المسائل الدستورية والمالية كما بعض المقاربات المتعلقة بالخسائر وطريقة احتسابها ومعالجتها. وتكشف المصادر ان وزير المال يعتزم البناء على نتائجه خصوصا انه شكّل نقطة ارتكاز ايجابية للمفاوضات الدائرة مع الوفد الحكومي، على ان يشكل المؤتمر الصحافي الذي سيعقده النائب كنعان محطة مفصلية في تحديد ملامح المرحلة المقبلة في هذا المجال نظراً الى الدعم النيابي الواسع الذي تلقاه هو واللجنة وتحديدا من الرئيس بري.

النائب ياسين جابر الذي شارك في الاجتماع النيابي مع وفد خبراء الصندوق يؤكد لـ"النهار" ان "الطابع الايجابي كان طاغياً على المناقشات التي استمرت أكثر من ٣ ساعات، وفي أجواء صريحة نقل النواب الى خبراء الصندوق موقف المجلس النيابي والكتل من الخطة الاقتصادية للحكومة. وأكد الجانب اللبناني ضرورة استفادة لبنان من برنامج تمويلي من صندوق النقد لثلاثة اسباب أساسية هي: حاجة لبنان الى العملة الاجنبية ما يساهم في تصحيح موازينه ومنها ميزان المدفوعات، وضرورة الحصول على توقيع الصندوق على برنامج تمويلي ما يساهم في مساعدة لبنان على تحرير مساعدات أخرى من جهات دولية ودول مانحة اضافة الى ما يفرضه البرنامج من إصلاحات ضرورية يجب على الدولة اللبنانية تنفيذها. من هنا الاقتناع بضرورة الحصول على برنامج تمويلي شرط ان يشفي المريض ولا يقتله. وشدد الوفد النيابي خلال الاجتماع على ضرورة حماية النظام الاقتصادي الحر في لبنان مع الحفاظ على المصارف وحماية الملكية الفردية". ومما تم التشديد عليه ايضا بحسب جابر "الزامية الحفاظ على الانتشار اللبناني وحمايته، فلا يمكن تحميل كل من وثق بلبنان وساهم في صموده عشرات السنين، مسؤولية ما قام به المسؤولون."

أما بالنسبة الى الأرقام، فقد دخل الوفد النيابي في التفاصيل المتعلقة بالقطاع المصرفي والقروض المشكوك في تحصيلها وكيفية احتسابها وتفاصيل العمليات المالية لمصرف لبنان وتقويم احتياط الذهب، مع التشديد ايضا على استحالة إجراء اي اقتطاع على سندات الخزينة بعدما فقدت قيمتها نتيجة تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. جابر الذي يؤكد ان عمل لجنة تقصي الحقائق كان "تقريب وجهات النظر"، يعتبر ان ما تحقق "كان يجب على الحكومة ان تقوم به قبل بدء مفاوضاتها، والآن عليها متابعة ما بدأته لجنة تقصي الحقائق، وتستمر في مفاوضاتها في الطريق الصحيح". كما يعتبر ان "قضية الارقام ما هي الا تفصيل، اما الاساس فهو الاصلاحات، ذلك ان صندوق النقد لن يوافق على اي برنامج تمويلي ما لم تبادر الحكومة الى تفعيل الاصلاحات والشروع بها فورا، والتي يجب ألّا تنتظر البرنامج مع الصندوق."